

قراءة معرفية لظاهرة الصراع الاجتماعي
في إطار الحقل السوسيولوجي
أ. حرش موسى*

Résumé

Le présent article tend à exposer une lecture critique sur les oeuvres des deux grands courants connus en sociologie en matière des conflits sociaux, à savoir « Le Structuro-Fonctionnalisme » et « le Marxisme ».

مقدمة

إن الصراع كعلاقة تصادم وتعارض - يدفع إليها الاختلاف في المصالح والأهداف والتزايد في الحاجات والندرة في الوسائل - تؤطر السلوك الإنساني في مختلف المجالات الاجتماعية، وهي من البروز بما لا يمكن تجاهلها ولذلك قد لا نجد في من اشتغل بالحقل الإنساني من لم يتحدث عن ظاهرة الصراع بشكل أو بآخر ، وعليه فالإشكال الذي أثارته الدراسات النظرية ليس حول وجود الظاهرة أو عدم وجودها ، لأن هذا من فضل القول بل كان الإشكال حول طبيعة الصراع. ويمكن أن نضبط الإشكال في الصورة التالية :

هل التدرج في البناء الاجتماعي يفضي إلى الصراع أم إلى

التوازن؟

هل الصراع فعل صحي (سليم) في المجتمع المتدرج أم هو فعل مرضي؟

وعالجت هذا الإشكال نظريات عديدة يمكن أن نجمل أكثرها في اتجاهين نظريين كبيرين هما : الاتجاه البنائي الوظيفي والاتجاه الماركسي.

الاتجاه البنائي الوظيفي

يستمد هذا الاتجاه جذوره من أعمال الرواد المؤسسين لعلم الاجتماع أمثال أوجيست كونت August Comte في طروحاته حول (الإنسان والنظام العام) ، و"هربرت سبنسر Herbert Spencer حول (المماثلة العضوية) ، و"إميل دوركهيم Emile Durkheim حول (تقسيم العمل) ، و"فلفريدوباريتو Vilfredo Pareto حول (التوازن الاجتماعي). كما يمكن الإشارة إلى أن هذا الاتجاه ، كمنهج وموقف نظري متميز ، قد ظهر في العلوم الاجتماعية من خلال المحاولات التي بذلها علماء الأنثروبولوجيا من أجل فهم "المجتمعات البدائية" ، وهو ما يمكن تلمسه على سبيل المثال من مؤلف "راد كليف براون Radcliffe-Brown المعنون بـ : البناء والوظيفة في المجتمعات البدائية"⁽¹⁾.

وقد لا نجانب الحقيقة ، إذا قلنا أن دراسات دور كهام حول تقسيم العمل الاجتماعي والانتحار-وكذا اهتماماته بالأساس الإثنوغرافي للثقافة - قد شكلت كلها أساسا قويا لأعمال "تالكوت بارسونز Talcott Parsons" وروبرت ميرتون Hobert Merton وماريون ليفي Marion Levey وكنقزلي دايفيز Kingsley Davis وآخرين.

ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى المجتمع ككلية تتفاعل داخلها جميع أجزائها فتعطيها صورتها. وعليه يكون الكل حصيلة تفاعل وظائف الأجزاء. فالأبنية الفرعية والأنساق تؤدي وظائف معينة من أجل خدمة البناء الكلي ، ولكن قد تتعطل وظيفة من وظائف البناء، فيؤثر ذلك على كفاءة الكل وقدرته على إنجاز أهدافه العامة. لكن البناء يعيد التوازن إلى ذاته من خلال ميكانزمات يفرزها لهذا الغرض. ومن هذا التصور العام يمكن العثور على المسلمة العامة التي تسند هذا التصور وهي أن الأصلي والطبيعي في المجتمعات هو تكامل الوظائف فيها بهدف التوازن ، والتدخل الذي يلحق هذه الوظائف هو الاستثناء.

من هذا يبدو الاتجاه البنائي الوظيفي أكثر انشغالا بالظروف والعوامل التي تساعد على استقرار وتماسك النظام الاجتماعي. فالاجتماع الاجتماعي (Le Censensus Social) هو الذي يعكس السير الطبيعي والسليم للمجتمع، في حين يظل الصراع ظاهرة مرضية ناتجة عن تدخل في إحدى وظائف البناء. أي أنه تعبير عن خلل وظيفي ، بتعبير ميرتون Merton ، يتطلب معالجة. فكانت " COMTE " ، وهو أول من أشار إلى "أهمية النظام والانتظام في الحياة الاجتماعية (مؤكد على) الطابع التضامني الذي يربط بين مختلف الطبقات الاجتماعية"⁽²⁾، يقترح كعلاج للصراع الذي قد يشب بين الطبقات قيام "حكومة حكيمه تعمل على إزالة ذلك التناقض وتعيد للنظام الاجتماعي العام وحدته وتماسكه على أساس الدفاع عن مجموعة من المعتقدات الأخلاقية المحققة لذلك التضامن الاجتماعي. وما يجب الإشارة إليه هو أن الاختلاف بين

الشرائح الاجتماعية لا يفسر بالضرورة منطق الصراع بل هو مطية الإجماع. وهذا ما يذهب إليه دور كهائم عندما يقرر أن " تقسيم العمل ينتج التضامن، ليس فقط لأنه يجعل كل فرد تبادلي (مبادل Echamgiste) كما يقول الاقتصاديون ، وإنما يخلق بين الأفراد نظاما كاملا من الحقوق والواجبات التي تربط البعض البعض الآخر بصفة دائمة" ⁽³⁾ ويكون الصراع من جهة نظر دور كهائمية تعبيرا عن تباعد المصالح بين الأفراد فينتج عن ذلك غمط شاذ أو مرضي من أنماط تقسيم العمل.

وعلى هذا الأساس نجد دور كهائم في حديثه عن تقسيم العمل الاجتماعي يدافع دفاعا شديدا عن ضرورة إيجاد نظام أخلاقي معياري يضمن للمجتمع توازنه وتماسكه ، وذلك لأن صحة المجتمع بالنسبة إليه أصبحت مرادفة للتوازن أو الانتظام ومرضه مرادفا للصراع. والموقف نفسه يتخذه كل من دايفيز Davis(K) ومور Moore(W) " من تقسيم العمل في معالجتهم لقضية التدرج الاجتماعي عندما يعتبرانه عاملا " يؤدي بالضرورة إلى اللامساواة في الجزاءات. لأنه بدون ذلك يتعذر استمرار تقسيم العمل. واللامساواة الاجتماعية وظيفية بالنسبة للمجتمع، وهي ضرورية وعامة في كل المجتمعات نظرا لهذا الدور الوظيفي الذي تقوم به" ⁽⁴⁾ والمتمثل في المحافظة على استمرارية النظام العام.

وإلى هذا ذهب بارسونز عندما اعتبر "أن الصراع الطبقي لا يمثل السمة الأساسية للتدرج الاجتماعي في المجتمعات الصناعية الغربية ، ذلك أن هذا التدرج يؤدي دورا تكامليا داخل الأنساق الاجتماعية" ⁽⁵⁾ ،

وبارسونز لا ينكر الصراع الطبقي بل يعتقد أنه "حقيقة قائمة في الولايات المتحدة" ⁽⁶⁾ لكن هذه الحقيقة ثانوية أمام التكامل والتوازن الاجتماعي لأن التوازن بين كل أجزاء المجتمع هو الظرف الطبيعي المألوف والمرض - باعتباره الخروج عن المألوف - هو الصراع. وبارسونز، كما دور كهائم الذي اعتبر تقسيم العمل لا يؤدي إلى التصادم إلا في صورته المرضية ، كذلك إعتبر (بارسونز) أن التدرج الاجتماعي يؤدي في الحالة الطبيعية إلى التكامل الاجتماعي بين الفئات الاجتماعية ، وهذا التدرج هو ضروري للتكامل في حين يبقى الصراع دائما يعبر عن الصورة المرضية للتدرج.

أما ميرتون ففي محاولته لدعم وتوضيح الوظيفية يؤكد هو الآخر على القول بالإجماع. ويعتبر أن الوظيفة هي "تلك النتائج والآثار التي يمكن ملاحظتها ، والتي تؤدي إلى تحقيق التكيف والتوافق في نسق معين" ⁽⁷⁾.

مما تم عرضه ، يتضح أن الاتجاه البنائي الوظيفي يؤكد على فكرة الإجماع باعتبارها الصورة المثلى والصحيحة للمجتمع ، في حين يظل الصراع عرضا مرضيا. لكن الذي يعجز عن تفسيره الاتجاه البنائي الوظيفي ، كيف لمرض يسمح لمجتمع أن يتطور ؟. فالمواجهات التي حدثت بين العمال وأرباب العمل ، منذ القرن التاسع عشر ، عملت على تطوير المستوى الاجتماعي والاقتصادي للعمال من جهة ، ومن جهة أخرى سمحت لأرباب العمل بتعزيز سلطتهم. إذ لعبت هذه الصراعات دور المضاد الحيوي الذي يعطي للجسم مناعة أكثر. كذلك

ما لا نجد له تفسيراً في إطار الترية البنائية الوظيفية ، كيف لظاهرة مرضية أن تخص بأجهزة داخل البناء الاجتماعي ؟. فهي استثناء والاستثناء لا تحكمه قاعدة لأنه خروج عن المؤلف. وبالتالي لا يعقل أن يتخذ هذا الاستثناء (المرض) مؤسسات خاصة يعبر عن نفسه من خلالها. ففي المجتمعات الحديثة ، نجد العمال يتخذون لهم جمعيات مؤسسة (النقابات) يواجهون من خلالها أرباب العمل وهذا صراع مؤسس يتم وفق قواعد "اللعب" داخل المجتمع. وإذا كان كذلك فلا يعقل أن يكون المؤسس مرضاً إلا إذا حكمنا عليه من داخل ثقافة وأيديولوجيا أخرى وعندئذ نكون إزاء نقد أيديولوجي تحكمه أهداف مختلفة ومخالفة للفعل /الظاهرة/ المؤسسة المحكوم عليها. وفي هذا الإطار نعتبر النقد الماركسي للبنائية الوظيفية ، والذي يعتبرها محافظة و"دفاعاً فكرياً عن مصالح الذي يملكون ما يجب أن يتخلوا عنه " ⁽⁸⁾ ، نقداً أيديولوجياً لا يرقى إلى مستوى تأزيم النص بالتعبير الهيجلي ، أي أنه أحكام قيمة مسقطة على النظرية وليس قراءة فاضحة لتناقضات النص (النظرية).

الاتجاه الماركسي

الماركسية هي الأخرى تنظر إلى المجتمع نظرة بنائية ، بحيث ترى أن المجتمع تشكل بنيتان أساسيتان : البنية السفلية وتمثل في مجموع العوامل المادية وهي أصل البناء الاجتماعي ، وكل تغير على مستوياتها يؤدي إلى تغير على مستوى البنية الفوقية ، وهي مجموع العوامل الثقافية كالدين واللغة والأيديولوجيا. ولكن الذي يميز الماركسية عن البنائية الوظيفية ، هي أنها تعتبر التغير داخل المجتمع من منطق البناء ، وبالتالي

فهي تنظر إلى المجتمع نظرة ديناميكية، تجعل من الصراع الطبقي المحرك الرئيسي للأبنية الاجتماعية. وتنظر إلى " دور الصراع الطبقي في إطار عملية تاريخية شاملة تفسر الماضي بقدر ما تشخص الحاضر وتنبأ بالمستقبل " (9).

وهذه النظرة الشمولية للصراع كنتاج/ ومحرك للمجتمع ، تجدد تعبيرها في المادية التاريخية حيث أظهر ماركس أهمية العامل المادي في صنع أحداث التاريخ. فالتاريخ كله هو تاريخ الصراع بين من يملكون ومن لا يملكون ، وعليه فصراع الطبقات المحددة اقتصاديا هو الذي يعطي للمجتمع تاريخيته ، واستطاع ماركس أن يقدم تحليلا شاملا لمجمل تناقضات المجتمع الرأسمالي والتي تقوده إلى قدره المحتوم (الفناء) ، إذ كل الأنظمة التي سبقته ما قضى عليها غير تناقضاتها التي أنتجتها هي نفسها. فكل نظام مؤسس على التمايز الطبقي لابد أن يعرف حتفه الذي يقوده إليه الصراع الذي يشب بين طبقاته ، والصراع هو النتيجة المنطقية المترتبة عن تناقض المصالح بين الطبقات. ذلك أن كل طبقة اجتماعية تعكس دوما مصالح معينة تتناقض مع مصالح الأخرى ، مما يجعل انفجار هذا التناقض أمرا محتوما. وفي النظام الرأسمالي تسعى الطبقة العاملة إلى إعادة تنظيم العلاقات الاجتماعية لصالح غالبية المجتمع، ولا يتم ذلك إلا بتغيير البنية الاقتصادية الرأسمالية تغييرا جذريا. ذلك لأنها مصدر سلطوية الطبقة البورجوازية وتعاसे الطبقة الكادحة (10).

والطبقة العاملة في صراعها ضد البورجوازية تواجه الدولة أيضا ، لأن هذه الأخيرة - كممثل للمجتمع لا كطبقة - بعدما كان منتظرا

منها أن تكون الفصيل التريه بين الطبقات، أصبحت تقف في وجه اليد العاملة المطالبة بحقوقها، وتدخل من أجل حماية الاستغلال الذي تمارسه الطبقة البورجوازية على الطبقة العاملة، ذلك لأنها (أي الدولة) غير مستقلة عن الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج بل تشكل امتدادا لها.

وعليه فالماركسية تعتبر التناقضات الاقتصادية أصل الصراع في المجتمع ويعبر ماركس عن هذا بوضوح تام "... كل انقلاب اجتماعي نتيجة العوامل المادية والاقتصادية" ⁽¹¹⁾. وإذا كان الصراع هو محرك التاريخ فإن العدالة الاجتماعية هي غاية هذا التاريخ، فالتاريخ في المنظور الماركسي ذو معنى يحكمه قانون واحد ويتسارع نحو أهداف واضحة ومحددة تجدد ترجمتها في المجتمع الشيوعي أين تنتفي الطبقات ويسود العدل ويفقد الصراع الطبقي وظيفته، ويوجه الإنسان قوة الصراع لديه نحو الطبيعة ليقهرها ويخضعها له، وهذا هو المعنى الذي يأخذه الصراع في المجتمع العادل الذي لا تسوده الطبقات، وللوصول إلى هذه المرحلة النهائية للصراع الطبقي يمر المجتمع بمرحلة انتقالية تتمثل في الاشتراكية قال عنها ماركس وأجلز في البيان الشيوعي: "الخطوة الأولى لثورة البروليتاريا هي رفع الطبقة العاملة إلى موقع الطبقة الحاكمة، من أجل الفوز في معركة الديمقراطية، وسوف تستخدم الطبقة العاملة سيطرتها السياسية لكي تنتزع رأس المال تدريجيا من البورجوازية، وتركز جميع وسائل الإنتاج بيد الدولة، أي أن يتم تنظيم الطبقة العاملة كطبقة حاكمة" ⁽¹²⁾.

وما يجدر التذكير به هنا هو أن الماركسية تعتبر المؤسسة الصناعية النواة الأولى في الصراع الطبقي بين الطبقة العاملة والطبقة البورجوازية. ذلك لأن شكل الملكية القانونية لوسائل الإنتاج - الذي هو مصدر الصراع الطبقي - في المجتمع الرأسمالي ، جعل من رب العمل يحتل "مركزا مهيمنًا في الاقتصاد ويتمكن من استغلال العمال والاستئثار بشمار عملهم" ⁽¹³⁾ انطلاقًا من مكان الإنتاج. وهذا جعل ماركس يقول "... أن مكان الإنتاج - ويقصد به المؤسسة الصناعية الرأسمالية - يؤدي بدوره إلى بروز الاختلاف في المواقف وأساليب التفكير" (14) ، ذلك لأن مصالح الطرفين (العمال وأرباب العمل) هي مصالح متعادية عداً مستحكما وقد يتبدى هذا العداء في مظاهر عديدة من الصراع الصنلعي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر : تخريب الآلات ، مخالفة التعليمات، الإضراب... إلخ.

غير أن الاهتمام المبالغ فيه بالصراع داخل المنظور الماركسي للعلاقات الاجتماعية جعل الماركسيين يهملون فكرة الإجماع الاجتماعي إلا إذا كان ميكانيزما يوحد بين الأفراد المتماثلين ماديا ، وبالتالي المشكلين لطبقة واحدة. وهذا الإجماع تكون وظيفته خدمة الصراع كغاية ، ووسيلة في نفس الوقت تعطي للوعي الطبقي حقيقته وتزيل عنه زيفه.

وهكذا ، موقف يعتبر الصراع الحقيقة الخالدة يظل مبررا بشكل غير كاف ، يقوم على مسلمة تحتاج إلى برهان وهي إعتبار التاريخ يسير إلى نهايات معلومة ومسجلة في كل أحداث التاريخ. هذا يعني أن

الظواهر التاريخية كغيرها من الظواهر الطبيعية تخضع للحتمية العلمية خضوعا صارما وهذا هو الاكتشاف الذي تزعم الماركسية أنها عثرت عليه في الحقل الإنساني. لكن الواقع لا يؤكد ذلك دوما ، لأنه وإن كلن التاريخ الإنساني إلى يومنا تاريخ صراع ، فإنه لا يوجد دليل كاف لاعتبار المستقبل ، مستقبل صراع إلا إذا سلمنا أن الحاضر (والمستقبل) شبيه بالماضي شبه الماء بالماء بالتعبير الخلدوني. وفي أحسن الأحوال أن المستقبل هو صورة معدلة عن الماضي وبالتالي نستطيع حساب التغيرات التي تلحق بصورة العلاقات الاجتماعية في المستقبل إذا نحن حددنا بشكل دقيق الاختلافات التي حدثت في الماضي وهذا الذي تزعمه الماركسية : أن التاريخ ظل دائما واحدا هو تاريخ الصراع وأن الذي اختلف دائما هو الطبقات المتصارعة ويبقى مهما زعمت الماركسية من حقائق ، فإنها تظل صحيحة في إطار المسلمة التي انطلقت منها لكن خارج هذه المسلمة تكتسب تلك الحقائق دلالات أخرى لم تكن لها منذ البداية. لذلك فالمطلوب ليس البرهان عن تلك الحقائق الجزئية وهو الذي فعلته الماركسية. غير أن البرهان يتطلب الأساس (المسلمة) المفسر والمأول لتلك الحقائق وهو ما لم تستنفذ الماركسية براهينه.

كما أنها تنظر إلى العمل على أنه العامل الوحيد المنتج لفائض القيمة ، ومن ثمة فإن ذهاب هذا الفائض إلى جيب الرأسمالي يحقق اغتراب العامل، ويصبح من المشروع جدا أن يناضل ويصارع العامل من أجل استرجاع هذا الفائض المسلوب منه، إلا أن هذا لا يتحقق إلا باسترجاع الملكية. غير أنه ، وكما يرى محمد باقر الصدر⁽¹⁵⁾ ردا على

الماركسية، لا يمكن إرجاع فائض القيمة دائما إلى العمل لأن رغبة المستهلكين في سلعة وعدم رغبتهم في سلعة أخرى يحدد قيمة هذه السلعة. وبالتالي تصبح القيمة الفائضة المأخوذة من طرف رب العمل ليست بالضرورة سرقة لجهود العمال ولا هي امتصاص لدمائهم كما يرى الماركسية. فقد نجد سلعة تطلبت جهود عمل قليلة في إنتاجها، لكن إقبال الناس عليها ورغبتهم فيها جعل سعرها مرتفعا محققة بذلك فائضا كبيرا، في الوقت الذي نجد فيه سلعة أخرى تطلبت جهودا كبيرة في إنتاجها، لكن إقبال الناس عنها وعدم رغبتهم فيها جعل ثمنها بخسا وفائض القيمة المحقق فيها ضعيفا. وعلى هذا الأساس لا يمكن القول دائما أن فائض القيمة عنوان الظلم المتمثل في سرقة جهود العامل وبالتالي تصبح الدعوة إلى الصراع غير مؤسسة.

وبإمكاننا أن نوسع الاعتراضات إلى العوامل الثقافية كالدين الذي يتدخل بشكل أو بآخر في تحديد قيمة السلع من خلال تحريم بعضها وتكريه بعضها وإباحة أخرى وتحبيذ البعض الآخر. لكن إنتقاد الماركسية بالتفصيل ليس، هو المقصود في عملنا، وما قدمناه يسمح بالقول أن تركيز الماركسية على العامل الاقتصادي وحده جعلها ترى الظلم مبنوئا في كل القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وبالتالي افترضت أن هذا الظلم المسلط على العمال هو الذي يحرك الصراع باستمرار، ليس هذا فحسب بل انطلاقا من نفس المسلمات والفرضيات أعطيت مشروعية للصراع ودعت إليه وحضت عليه.

الخاتمة

وختاما ، نرى بأن الصراع يتناوب مع الإجماع الاجتماعي داخل سيرورة المجتمع ، فالصراع في نهايته يقود إلى إجماع ولا يلبث الإجماع أن تنفصل حلقاته فيظهر الصراع من جديد يقود إلى إجماع آخر وكل إجماع يعكس عدالة ما ولا توجد عدالة مطلقة تدير المجتمعات صوبها ، فالعدالة هي دائما نسبية في واقع الناس ، كما أن قصر تفسير الصراع على عامل واحد هو اقتصادي بالأساس ، كما بينا في نقدنا للماركسية، يجعل المقاربة بعيدة جدا عن الواقع ويتسبب في فساد المنهج ، وبالتالي ينبغي التعامل مع الصراع كعامل بعثته مجموعة من المعطيات، الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية.

المراجع

- [1]- محمد، علي محمد : تاريخ علم الاجتماع، الرواد والاتجاهات المعاصرة. ط2، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، 1986، ص 443.
- [2]- السيد، الحسيني: نحو نظرية اجتماعية نقدية. بيروت، دار النهضة العربية 85 ص 61.
- [3]- Emile Durkhem : De la division Du travail Social. 9eme Edition, Tome2, paris, puf, 1973. pp 402-403
- [4]- محمد، علي محمد : تاريخ علم الاجتماع، الرواد والاتجاهات المعاصرة. مرجع سابق، ص 480.
- [5]- السيد الحسيني : نحو نظرية اجتماعية نقدية. مرجع سابق، ص 135،

نقل عن

Parsons, T : Essays sociological theory toronto, Free press of glencoe, 1964, pp 329 - 333, 346.

- [6] - المرجع نفسه : ص 135 نقلا عن نفس المصدر.
- [7] - محمد، علي محمد : تاريخ علم الاجتماع، الرواد والاتجاهات المعاصرة. مرجع سابق، ص 459.
- [8] - السيد، الحسيني : نحو نظرية اجتماعية نقدية. مرجع سابق، ص 121.
- [9] - المرجع نفسه : ص 61.
- [10] - أنظر :
- Georges, lapassade, et rene, lourau : Clefs pour la sociologie. Paris, ed seghers, 1971, p 69.
- [11] - نقلا عن : محي الدين، الجرف : " منازعات العمل.. أسبابها، وشروط الحلول اللازمة لها، وموقف التشريعات من الأمر "، في كتاب صادر عن المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بعنوان حول تشريعات العمل العربية، الجزائر، مطبعة وزارة الشبيبة والرياضة، 1981، ص 51.
- [12] - يول، سويزي : ماذا بعد الرأسمالية؟، ترجمة ناصرة السعدون، مجلة الفكر العربي المعاصر، الصادرة بيروت، عدد 47، دون ذكر اليوم والشهر اللذين صدر فيهما المقال، 1987، ص 421.
- [13] - محمد حسن، عبد الباسط : علم الاجتماع الصناعي. طبعة 2، القاهرة، مكتبة غريب، 1978، ص 421.
- [14] - Karl, marx : Le manifeste du parti communiste. Paris, serie 10/18, p19.
- [15] - أنظر : محمد، باقر الصدر : اقتصاديا. ط2، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1988، ص ص 188-212.

-----*جامعة عنابة